المواطن ألفتريادِيس يهزّ جمعية مصارف لبنان

محمد زبيب

لم تتحمل جمعية مصارف لبنان فكرة أن يكون هناك مواطن لبناني واحد يجاهر بشكوكه حول كيفية تراكم الدين العام ويطالب علانية بالتحقيق في ظروف نشأة هذا الدين ومحاكمة المنتفعين منه.. فشنّت حملة على ميشال ألفتريادِيس منكرة عليه حقوقه الدستورية في التعبير الحر، ومهددة بتحريك النيابة العامة المالية ضده، بدلاً من أن تؤيد دعوته إلى تحريك النيابات العامة كلها ضد اللصوص الذين سرقوا المال العام، وراكموا الثروات على حساب كل المواطنين.. وكان الجمعية بذلك تؤكد ما يذهب إليه الكثير من المواطنين الخبراء وأصحاب الاختصاص منهم تحديداً، من أن المصارف هي التي غرفت أرباحاً وثروات من جيوب المكلفين اللبنانيين عبر الفوائد المدفوعة من الخزينة العامة طيلة عقد ونصف من الزمن.

فقد صدر أمس عن رئيس الجمعية فرانسوا باسيل بيان ردّ فيه على الحملة التي أطلقها المواطن ألفتريادِيس تحت عنوان «لن تدفع ديون لبنان الجائرة»، وكان لافتاً في هذا البيان لغته المعادية جداً لأي ثقافة ديموقراطية، بحيث رأى باسيل أن لا حقّ لمواطن «عادي» بإدلاء الرأي في مسألة «وطنية» تعني جميع اللبنانيين مثل مسألة الدين العام، فلم يتطرق باسيل في بيانه، لا من قريب ولا من بعيد، إلى مفهوم الديون الجائرة الذي استقاه ألفتريادِيس من أدبيات وتجارب عالمية معروفة، ومن مبادرات دولية تشارك فيها مؤسسات مهمة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، فاكتفى بعبارات فيها ميل إلى التجريح الشخصي بحق هذا المواطن المعروف بصفته رجل أعمال لامعاً وشخصية إعلامية وفنية مشهورة، لا تحتاج إلى حملة دعائية إضافية أو إلى ظهور إعلامي متكرر، على عكس الكثير من المصرفيين الذين لا يتركون مناسبة للظهور والسعي وراء الشهرة.

وقال باسيل في بيانه أن الدعوة إلى عدم دفع ديون لبنان الجائرة فيها «خفة وقلة مسؤولية وانعدام بصيرة.. وتستند إلى ذرائع واهية وحجج وطروحات اعتباطية وغير موضوعية، وصادرة عن أطراف غير ذات صفة ولا اختصاص، ودونما وعي أو إدراك لما تنطوي عليه مثل هذه الطروحات من إساءة مجانية إلى سمعة لبنان الائتمانية..» واستغرب «كيف أن بعض وسائل الإعلام، في ظل الانقسامات السياسية الحادة في البلاد، تعطي هذه الدعوات الجائرة بحق الوطن حيزاً من الاهتمام لا تستحقه إطلاقاً، بل من شأنها أن تسيء، بقصد أو بغير قصد، تهديداً إضافياً وعبثياً للاستقرار النقدي، وتالياً لمصالح لبنان واللبنانيين، وهو ما يوجب ربما تحرك النيابة العامة المالية لمساءلة أصحاب هذه الطروحات».

وكانت حملة «لن ندفع ديون لبنان الجائرة» بدأت أساساً على جدول أعمال الاجتماع الدوري بين حاكمية مصرف لبنان وجمعية المصارف، إذ أثار نائب رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لبنك لبنان والمهجر سعد الأزهري هذه الحملة، وتدخل باسيل وعدد آخر من المصرفيين في الحديث عن هذا الموضوع مطالبين حاكم المصرف المركزي رياض سلامة بترك هموم البلد النقدية والمخاطر المترتبة من جراء انفصام السلطة المحتمل أو فراغ موقع رئاسة الجمهورية.. والتدخل لدى إدارة المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC لمنع ظهور ألفتريادِيس في حلقة كلام الناس مساء اليوم، كذلك طالبوه بتحريك النيابة العامة ضد الحملة باعتبار أنها تمسّ سلامة النقد الوطني وسلامة الائتمان، وهو ما رفضه سلامة لعدم وجود أساس لهذه التهم، وردّ عليهم مبتسماً: «أنتم تملكون المال وعقود الإعلان مع وسائل الإعلام، فلماذا لا تتدخلون أنتم لتطلبوا وقف هذه الحلقة؟».

وبالفعل كان عدد من المصرفيين، بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، قد أجروا اتصالات مع رئيس مجلس إدارة المؤسسة اللبنانية للإرسال بيار الضاهر ومقدم برنامج كلام الناس الزميل مارسيل غانم في محاولة لمنع ظهور ألفتريادِيس، إلا أن أحداً لم يستجب لهذه التدخلات.

وكان ألفتريادِيس قد أطلق منذ أيام حملة للمطالبة بعدم تسديد الديون التي تصنف جائرة لأنها ديون منحت إلى سلطة لا تتمتع بالشرعية الشعبية وتفتقد الشفافية ولم توظف في خدمة المواطنين. واستند في مطالبته إلى دراسات أعدّتها جامعة هارفرد وجامعة ماك جيل الكندية ومنظمة إلغاء ديون العالم الثالث وتجارب واقعية تمتد منذ القرن التاسع عشر وتشمل بلداناً مثل المكسيك وكوبا والأرجنتين وإندونيسيا والعراق وغيرها.